

البحرين

يتوقع أن يشهد الاقتصاد البحريني عودة للنمو المعتدل هذا العام بمعدل يقارب ٢%، في ظل تخفيف قيود الإغلاق نتيجة الوتيرة السريعة للتطعيم. ومن المتوقع أن يتقلص عجز المالية العامة إلى ٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢١، ثم يبلغ في المتوسط ٤% من إجمالي الناتج المحلي خلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بانخفاض عن نسبه التقديرية البالغة ١٣% لعام ٢٠٢٠. وستبقى معدلات الدين مرتفعة لتتفوق ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة التوقع، مما يضع الإصلاح المالي ضمن الأولويات التي يجب العمل على تنفيذها بمجرد انحسار تداعيات الجائحة وذلك لتحقيق التوازن المالي، والذي سيساهم في خفض مستويات الدين العام. وفي الوقت ذاته، قد يرتفع التضخم لحوالي ١% فقط خلال عام ٢٠٢١ في ظل تباطؤ مرتقب للإيجارات العقارية.

تعافي تدريجي بعد الجائحة

من المتوقع أن يكون التعافي الاقتصادي تدريجياً مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢% في عام ٢٠٢١، ثم نموه بنسبة ٣,٩%، في المتوسط، خلال ٢٢-٢٠٢٢ (الرسم البياني ١). وتعكس توقعاتنا التعافي في القطاع غير النفطي، والذي انكمش بنسبة ٧,٥% خلال عام ٢٠٢٠، إذ تراجع بنسبة ٧,٨% على أساس سنوي خلال التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، نتيجة لتراجع قطاعات الضيافة والاتصالات والنقل. ومن المتوقع أن يصل النمو غير النفطي إلى ٣,٦% خلال عام ٢٠٢١ مدعوماً بالوتيرة السريعة لتوزيع اللقاحات- والتي شملت حوالي ربع السكان بحلول منتصف مارس ويمكن أن تصل إلى ما يزيد عن نسبة ٦٠% بنهاية أغسطس، إذ جاءت البحرين في المراتب الأولى بين الدول الأفضل أداءً في توزيع اللقاحات. علاوة على ذلك، فإن زيادة قدرات تكرير النفط في شركة نفط البحرين "بابكو" (والتي يتوقع استكمالها خلال عام ٢٠٢٢) يمكن أن يساهم في زيادة النمو غير النفطي إلى حوالي ٣,٣% على المدى المتوسط. ومع ذلك، فإن التعافي في قطاع الضيافة (والذي يشكل حوالي ٧% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى مستويات ما قبل الأزمة يمكن أن يتأخر إلى ما بعد عام ٢٠٢٣، إذ يتوقف ذلك بشكل أكبر على المسار العالمي للجائحة وتخفيف إجراءات الإغلاق.

أما القطاع النفطي، فمن المتوقع أن يشهد تراجعاً بنسبة ٤,٤% خلال عام ٢٠٢١ بعد الارتفاع المقرر بنسبة ٢,٩% في عام ٢٠٢٠. ويعكس هذا التراجع الانخفاض المتوقع في إنتاج النفط بنسبة ٥,٩% في المتوسط لعام ٢٠٢١ إلى ١٧٥,٠٠٠ برميل يومياً في ظل إجراءات خفض الإنتاج وفقاً لاتفاقية مجموعة أوبك وحلفائها. وعلى المدى المتوسط، من المرجح أن يرتفع إنتاج النفط إلى حوالي ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم في عام ٢٠٢٣، فيما يتوقع نمو إنتاج الغاز بنسبة ٥% سنوياً في ظل التعافي التدريجي في الطلب العالمي على الطاقة مع تطوير حقل خليج البحرين ومخزونات الغاز.

تضخم متواضع على المدى المتوسط

يتوقع الإبقاء على السياسة النقدية التيسيرية على المدى المتوسط، إذ أن أسعار الفائدة تميل عادةً إلى التحرك بما يتماشى مع أسعار الفائدة الأمريكية نظراً لنظام سعر الصرف المرتبط بالدولار. وقد سجل التضخم معدلات سلبية بنحو ٢,٣% خلال عام ٢٠٢٠، لكنه قد يرتفع بشكل معتدل خلال عام ٢٠٢١ بسبب الضعف في قطاع العقارات بعد انخفاض عدد السكان الوافدين بنسبة ٢,٩% خلال عام ٢٠٢٠. ويمكن إيقاف حزم التحفيز الحكومية التي تم إطلاقها لدعم الاقتصاد حتى الآن بشكل تدريجي خلال عام ٢٠٢٢. كما يمكن أن يرتفع التضخم بشكل طفيف خلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ليصل إلى حوالي ١,٢%، مقارنة بنسبة ٢,٣% خلال عام ٢٠٢٠ (الرسم البياني ٢). علاوة على ذلك، سيوفر تأجيل مدفوعات أقساط القروض (حتى يونيو ٢٠٢١) بعض الدعم للطلب المحلي خلال العام الحالي. وقد ترتفع القروض المقدمة من مصارف التجزئة إلى القطاع الخاص بنسبة ٣,٦% خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، بدعم من التعافي الاقتصادي وسياسات الدعم الحكومي (الرسم البياني ٣).

انخفاض العجز المالي يساهم في خفض معدل الدين

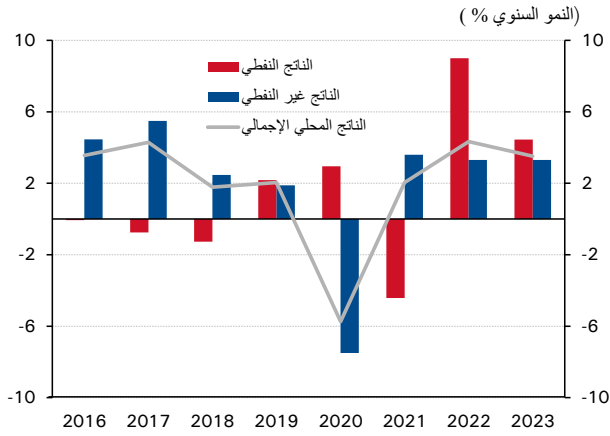
أدت الصدمة المزدوجة المتمثلة في تفشي وباء كورونا مع الانخفاض في أسعار النفط إلى تدهور الوضع المالي، إذ بلغ عجز الميزانية نحو ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠. وتقدر الحزم المالية والنقدية الحكومية بنحو ٤,٥ مليار دينار بحريني، أو ٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي (منها ٣,٧ مليار دينار بحريني لزيادة تسهيلات قروض مصرف البحرين المركزي، والسماح بتأجيل مدفوعات الرواتب للمواطنين البحرينيين، وتكلفة سداد القروض) بينما يشمل الباقي مدفوعات الرواتب للمواطنين البحرينيين، وتكلفة الإعفاء من فواتير الخدمات العامة ورسوم البلدية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنحو ٠,٩ مليار دينار بحريني مقارنة بموازنة عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، فإن المعدل المرتفع لتوزيع اللقاحات حتى الآن يمكن أن يسمح بإيقاف تدابير الدعم الاقتصادي بشكل أسرع. وحسب التقديرات، فقد يبلغ العجز في موازنة ٢٠٢١-٢٠٢٢ نحو ٣,٢ مليار دولار (حوالي ٩% من الناتج المحلي) لعام ٢٠٢١ نتيجة الانخفاض البسيط في الإنفاق المتكرر مع زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة ٣٥% إلى ٠,٧ مليار دولار. ومع ذلك، نتوقع أن ينخفض العجز إلى حوالي ٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١، وإلى متوسط ٤% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية وتعافي الاقتصاد غير النفطي (الرسم البياني ٤).

كما يقدر أن يصل معدل الدين العام نحو ١١٤% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠، وسيظل أعلى من ١٠٠% خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وقد نجحت الحكومة في الاحتفاظ بالقدرة على الوصول إلى الأسواق بإجمالي ٥,٥ مليار دولار من السندات والصكوك متوسطة وطويلة الأجل خلال عام ٢٠٢٠ بأسعار مناسبة بعوائد تتراوح بين ٣,٩٥-٧,٣٨% أخذين في الاعتبار التصنيف الائتماني غير الاستثماري للبحرين. ومع ذلك، نتوقع انخفاض متطلبات التمويل بسبب التزام الحكومة وفقاً لحزمة المساعدات البالغة ١٠ مليارات دولار من بعض دول الجوار بمجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٨ لتقوية أوضاع المالية العامة، على الرغم من أن هدف تحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام ٢٠٢٢ لم يعد أمراً ممكناً.

إمكانية تعافي الاحتياطيات الأجنبية على المدى المتوسط

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى خفض عجز الحساب الجاري إلى حوالي ٣,٨% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التوقعات، مقابل ٩,٦% لعام ٢٠٢٠، مع ارتفاع الصادرات غير النفطية إلى جانب تعافي الاقتصاد غير النفطي. وسيساعد ذلك في زيادة الاحتياطي الأجنبي للمصرف المركزي، والذي بلغ ملياري دولار (أقل من ٣ أشهر من الواردات) في ديسمبر ٢٠٢٠ (الرسم البياني ٥). وتتمثل المخاطر المتوسطة الأجل التي تواجه الاقتصاد في بطء تحقيق التعافي الاقتصادي بسبب تداعيات تفشي الجائحة، وعدم كفاية الإصلاحات المالية للوصول للتوازن المالي والتغييرات المحتملة في تصنيف المستوى الائتماني، مما يجعل القدرة على استدامة الدين العام على المدى المتوسط أكثر صعوبة.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



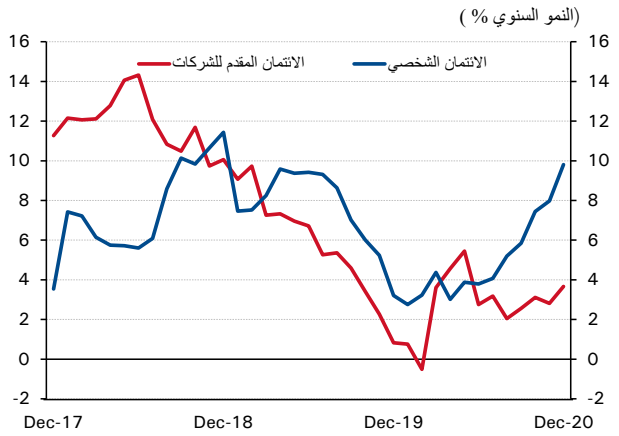
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

٢٠٢٣*	٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠*	٢٠١٩	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
٤٢	٣٩	٣٦	٣٤	٣٨		الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٣,٥	٤,٣	٢,٠	٥,٧	٢,٠	%	النمو السنوي %
٤,٤	٩,٠	٤,٤	٢,٩	٢,٢	%	النمو السنوي %
٣,٢	٣,٣	٣,٦	٧,٥	١,٩	%	النمو السنوي %
٣,٥	٤,٤	٧,٢	١٣,٠	٤,٧		رصيد الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي %
٣,٨	٤,١	٣,٥	٩,٦	٢,١		رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي %
١,٤	١,٠	٠,٩	٢,٣	١,٠	%	النمو السنوي %
						التضخم الأساسي

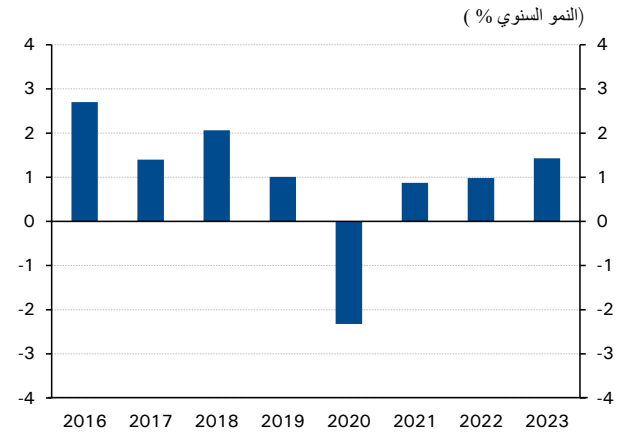
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: الائتمان التجاري والشخصي



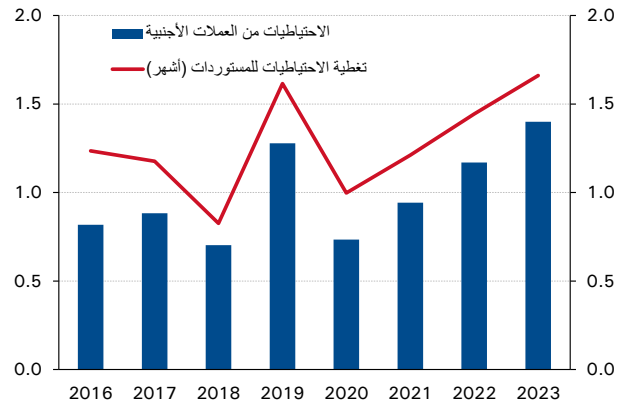
المصدر: مصرف البحرين المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: معدل التضخم لأسعار المستهلكين



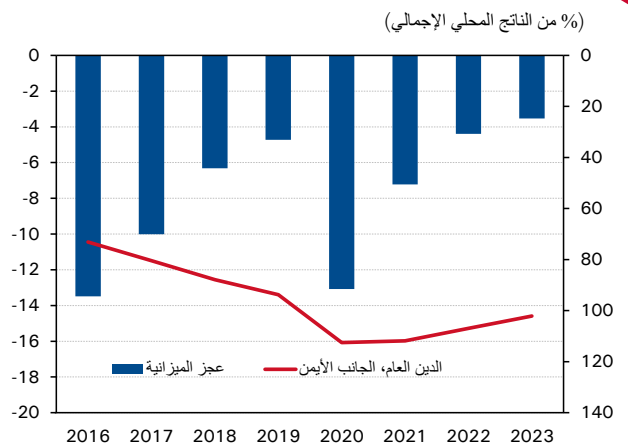
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: احتياطي النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي



المصدر: مصرف البحرين المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: رصيد الميزانية والدين العام



المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني